

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

أما امتناعُ العطفِ فلا نفاء المشاركة وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء الِرمعِ^١ فيه في الأول وانتفاء فائدة لإعلام بها في الثاني .
ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به أي وَسَقَيْتُهُمَا مَاءً وَكَحَّسَّ^٢ لَنْ^٣ الْعُيُونَا هذا قول الفارسي^٤ والفَرَّاءِ^٥ وَمَنْ^٦ تبعهما .
وذهب الجرّمي^٧ والمَازِني^٨ والمبَرِّدُ^٩ وأبو عُبَيْدَةَ والأصمعي واليزيدي إلى أنه لا حَذْفَ^{١٠} وأن ما بعد الواو معطوف وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح أنْ^{١١} نصابه عليهما فيؤول زَجَّجَنْ^{١٢} بِحَسِّنْ^{١٣} وَعَلَفْتُ^{١٤}هَا بِأَثَلْتُ^{١٥}هَا هذا باب المستثنى للاستثناء أدَوَاتُ ثَمَانٍ :